اللقاء المشترك بين خيار الضرورة وفرص الفوز

انتخابات اليمن: السلطة والمعارضة وجهاً لوجه

عادل أمين *

■ في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) 2006 وفي مهرجان جماهيري كبير حشده المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) من مختلف محافظات الجمهورية أعلن الرئيس علي عبد الله صالح عدُوله وتراجعه عن قراره السابق بعدم ترشحه للانتخابات الرئاسية القادمة المقرر اجراؤها في ايلول (سبتمبر) من العام الحالي، لينهي بذلك حالة الشك والترقب والجدل التي سادت في الشارع اليمني والأوساط السياسية اليمنية والتي استمرت قرابة العام منذ اعلان الرئيس في الـ 17 من تموز (يوليو) 2005 عزمه عدم الترشح.

قرار الرئيس «بعدم الترشح» جاء بمناسبة الذكرى الـ 27 لتوليه مقاليد السلطة في البلاد في الـ 17 من تموز (يوليو) 1978، واليوم وبعد مرور 28 عاماً على توليه حكم اليمن يعود الرئيس صالح مجدداً لترشيح نفسه لولاية رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات واذا ما فاز فيها فان ذلك يعني أن فترة حكمة ستمتد الى 35 عاماً، وسيكون أول رئيس جمهوري يحكم كل هذه الفترة وثاني حاكم لليمن بعد الامام يحيى حميد الدين يمسك بكرسي الحكم هذه المدة الزمنية الطويلة، فالامام يحيى حكم اليمن بعد خروج الأتراك وبويع بالامامة خلفاً لوالده في عام 1904 وظل الحاكم الأوحد لليمن الشمالي سابقاً أما اليمن الجنوبي فكان آنذاك تحت الاستعمار البريطاني 1839 ـ 1967 حتى مقتله في ثورة 1948 الدستورية .

وحسب الدستور المعدل فان أي رئيس يمني لا يحق له البقاء في الحكم أكثر من فترتين رئاسيتين مدة كل منهما سبع سنوات وقد جرت أول انتخابات رئاسية في اليمن عام 1999م نافس فيها الرئيس صالح أحد أعضاء حزبه (المؤتمر) وفاز عليه بأغلبية كبيرة، ومن حق الرئيس صالح دستورياً الترشح لفترة رئاسية ثانية يُفترض أن تكون الأخيرة في سجل حكمه الطويل.

اليمن في عصر الديمقراطيات

عرفت اليمن أول انتخابات ديمقراطية حرة بعد ثورة 26 ايلول (سبتمبر) 1962 في عهد الرئيس علي عبد الله صالح وكان ذلك في عام 1988 حيث تم انتخاب مجلس للشورى في الجمهورية العربية اليمنية (قبل الوحدة) في ذلك الوقت لم يكن الدستور اليمني يسمح بالتعددية السياسية والحزبية ويعتبرها من المحرمات التي يعاقب عليها القانون بالرغم من وجود الأحزاب السياسية على الساحة اليمنية بمختلف توجهاتها الفكرية، وبعد قيام الوحدة اليمنية في 22 ايار (مايو) 1990 تم الاستفتاء على دستور دولة الوحدة الذي كان من ضمن بنوده الاقرار بالتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة في ظل نظام يرفع شعار الديمقراطية ويسعى لتحقيقها باعتبارها خيار الشعب وتعبيراً عن ارادته كما في أهداف ثورة 26 ايلول (سبتمبر) 62، وتجسيداً لهذا المفهوم أجريت أول انتخابات برلمانية بعد الوحدة في الـ 27 من نيسان (ابريل) 1993، وكانت أفضل انتخابات شهدتها اليمن من حيث توافر قدر من النزاهة والحياد أفضت الى نوع من التوازن بين القوى السياسية المتنافسة وعلى اثرها تم تكوين حكومة ائتلافية ثلاثية من المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وهي الحكومة الثانية التي شكلت بعد قيام الوحدة، وفي العام 1997 أجريت انتخابات برلمانية جديدة لكن الأوضاع السياسية كانت قد تغيرت كثيراً حيث تم اقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة بعد حرب صيف 94 ليعود حزباً معارضاً مقصوص الجناح وهي التجربة الأولى بالنسبة له منذ الاعلان عن تأسيسه على رأس السلطة الحاكمة في جنوب الوطن عام 1979، ولأن الحزب لم يكن قد أفاق بعد من هول الصدمة ونظراً لانشغالة بترتيب أوضاعه الداخلية فقد قرر مقاطعة انتخابات 97 البرلمانية وبالتالي لم يتبق من أحزاب المعارضة من بمقدوره منافسة الحزب الحاكم سوى حزب الاصلاح الذي وجد نفسه مضطراً لخوض غمار المنافسة مع علمه المسبق بما ستؤدي اليه من نتائج، ولكن حرصه على تجذير العملية الديمقراطية في البلاد ورعاية هذه التجربة وتنميتها لتصبح حقاً مكتسباً للشعب دفعه للمشاركة في تلك الانتخابات وتحمل نتائجها مهما كانت التبعات، وحينما جاءت انتخابات عام 1999 الرئاسية كان الاصلاح أول حزب سياسي يعلن ان مرشحه للرئاسة هو الرئيس نفسه، وكانت الظروف الموضوعية تفرض عليه ذلك، فمن ناحية كان لا يزال الاصلاح يرتبط بتحالف استراتيجي مع الحزب الحاكم «المؤتمر» وان كان قرر عدم مشاركته في الحكومة التي شكلت عقب انتخابات 97، وذاك التحالف الاستراتيجي كان قائماً في الأصل بين الاصلاح والرئيس لهذا فضل الاصلاح عدم منافسته في الانتخابات ـ الشيء الآخر لم يرد الاصلاح خوض تجربة هي محسومة مسبقاً ولن تزيد في رصيده شيئاً سوى أن توغر صدر الرئيس عليه، لكن الحدث الأكبر أهمية حدث في انتخابات عام 2001 المحلية وكان أحد تداعياتها السياسية المباشرة، ففي تلك الانتخابات شارك الاصلاح بقوة الى جانب أحزاب المعارضة الأخرى بما فيها الحزب الاشتراكي، وكان قد ظهر الى الوجود تكتل اللقاء المشترك الذي ضم بالاضافة الى الاصلاح ما كان يسمى بأحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة وهي: الحزب الاشتراكي، الوحدوي الناصري، حزب البعث، حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية، وهكذا تشكل تحالف معارض قوي أطلق عليه تسمية اللقاء المشترك، ولأن التجربة كانت في بدايتها فلم يحصل التنسيق الكامل بين هذه الأحزاب في انتخابات 2001 المحلية.

أما الحدث الأهم في تلك الانتخابات والذي اشرنا اليه في بداية حديثنا فكان اعلان الاصلاح على لسان أمينه العام الأستاذ محمد اليدومي عن انهاء تحالفه الاستراتيجي مع المؤتمر وجاء هذا الاعلان عبر برنامج تلفزيوني لقناة الجزيرة استضافت فيه أمين عام الاصلاح.

واذا بحثنا عن المبررات التي دفعت بالاصلاح الى اتخاذ مثل ذلك القرار فسوف نجد أن أولها يعود للمؤتمر نفسه، فخلال تلك الانتخابات استخدم الحزب الحاكم القوة المفرطة في مواجهة منافسيه الى درجة أنه أمر بنزول الدبابات لضرب أحد مراكز الاقتراع في مديرية الرضمة بمحافظة اب ليحسم النتيجة لصالحه، وقد سقط نتيجة لتلك العملية العسكرية غير المبررة عدد من القتلى والجرحى من حزب الاصلاح ومن المواطنين العاديين الذين تضررت منازلهم من قصف الدبابات وكانت تلك العملية العسكرية أول سابقة من هذا النوع اعتبرت بمثابة رسالة قوية من الحزب الحاكم لخصومه بأنه لن يسمح لهم بتجاوزه ولو استدعى ذلك استخدام القوة ولو كان منافسه هو حليفه الاستراتيجي القوي حزب الاصلاح، الرسالة الثانية التي فهمت من تلك العملية العسكرية (المجزرة) ان على أحزاب المعارضة الا تنساق بعيداً وراء دعاوى الديمقراطية فقرار الحسم في نتائج الانتخابات ليس لصندوق الاقتراع بل ما زال مرهونا بقرار سياسي مدعوم بقوة السلطة.

أما السبب الآخر الذي دفع بالاصلاح الى فك تحالفه الاستراتيجي مع المؤتمر فهو نشوء تحالف جديد لأحزاب المعارضة يقوده الاصلاح وهو تكتل أحزاب اللقاء المشترك.

وفي عام 2003 تمت آخر انتخابات برلمانية في اليمن شاركت فيها كل القوى السياسية وحصل فيها الحزب الحاكم كالعادة على الأغلبية المطلقة التي غالباً ما يسميها بالأغلبية المريحة، وفي هذه الانتخابات أيضاً لم يحدث التنسيق المطلوب بين أحزاب اللقاء المشترك لمواجهة الحزب الحاكم، ومن خلال تلك الانتخابات عاد الحزب الاشتراكي مجدداً الى قبة البرلمان بسبعة نواب بينما ظل الاصلاح يتراجع في عدد النواب (من 62 مقعدا الى 52 الى 46) في الوقت الذي كان يحقق فيه تقدماً كبيراً في نسبة الصوتين له (من 300 ألف الى 700 ألف الى مليون ومئتي ألف) وهذا من عيوب النظام الانتخابي في اليمن الذي طالبت المعارضة باصلاحه في رؤيتها المقدمة بهذا الخصوص.

في الطريق الى انتخابات ايلول 2006

في الانتخابات السابقة التي جئنا على ذكرها (93، 97، 99، 2001، 2003) كانت الصفة الغالبة عليها هي ان الصراع الانتخابي انحصر بين الأحزاب السياسية المتنافسة في حين ظلت اللجنة العليا للانتخابات (الى حد ما) تمارس دور الحكم في ذلك الصراع، وكان تدخلها الى جانب الحزب الحاكم يتم على استحياء وفي أضيق الحدود ـ عدا انتخابات 2003 فقد تخلت فيها عن بعض حيائها وحيادها لصالح حزب الحاكم ـ بمعنى آخر فان اللجنة العليا لم تكن طرفاً في الصراع الدائر بين الأحزاب، وكانت مخالفاتها وخروقاتها للقانون تتم في الأوقات الحرجة وفي اللحظات النادرة التي غالباً ما تكون أحزاب المعارضة مشغولة فيها بأمور أخرى.

الشيء الآخر الذي صبغ الانتخابات الماضية هو دخول أحزاب المعارضة فيها بشكل منفرد حتى مع ظهور تكتل اللقاء المشترك وخروجه الى العلن، الأمر الذي أدى في كل مرة الى اكتساح الحزب الحاكم وتقدمه بشكل كبير على المعارضة.

لكن الظروف اليوم اختلفت عما كانت عليه بالأمس، فاللجنة العليا للانتخابات أُعيد تشكيلها بطريقة سمحت للحزب الحاكم بالهيمنة عليها وتم تطعيمها بعناصر الأمن السياسي من قمة هرمها الاداري الى أدناه، وبالتالي لم تعد هذه اللجنة تؤدي دورها كما يجب فقد انحازت كُلية الى الحزب الحاكم وصارت طرفاً في الصراع السياسي بين السلطة والمعارضة، ولم يعد المؤتمر يمارس أساليب التزوير منفرداً بل صار يتقاسمها مع اللجنة العليا، ولن نكون مبالغين اذا قلنا بأن المؤتمر أوكل المهام الرئيسية في عمليات التزوير الى اللجنة العليا للانتخابات، وما حدث في الانتخابات التكميلية الأخيرة في الدائرتين 99، 221 خير دليل على ذلك حتى أن احدى المنظمات الدولية المعنية بالشؤون الانتخابية في اليمن والتي راقبت سير تلك الانتخابات انتقدت بشدة طريقة اللجنة العليا في ادارتها للعملية الانتخابية حيث سهلت اجراءات التزوير من قبل اللجان المشرفة نفسها وسمحت للمسؤولين في السلطة بالتدخل المباشر لصالح الحزب الحاكم.

تلك كانت المشكلة الأساسية التي واجهت أحزاب المشترك وتتلخص في أن اللجنة العليا للانتخابات فقدت حيادها ونزاهتها فكيف يمكن الوثوق بنتائج انتخابية تُشرف عليها مثل هذه اللجنة؟! ولهذا فقد دخلت أحزاب اللقاء المشترك في حوار سياسي مع الحزب الحاكم للخروج برؤية مشتركة تجاه هذه اللجنة حيث طالبت المعارضة بتغييرها أو على الأقل اعادة تشكيلها بما يؤدي الى خلق توازن سياسي يمنع سيطرة أي حزب عليها، وطرحت المعارضة فكرة تهيئة واعداد الملعب السياسي الذي يقف عليه الجميع وأناطت باللجنة العليا مهمة القيام بهذا العمل، لكنها عادت لتؤكد بأن اللجنة المعنية بهذا الدور هي تلك اللجنة المفترض تشكيلها من مختلف ألوان الطيف السياسي، بيد أن المعارضة اصطدمت بالخطوط الحمراء التي وضعها الحزب الحاكم أمامها حيث اعتبر أن اللجنة العليا خط أحمر لا يجوز تجاوزه، بل انه أوقف حواره مع المعارضة بعد عدة أشهر من اللقاءات المتواصلة بين الجانبين في الوقت الذي ظن المهتمون والمراقبون ـ بمن فيهم قيادات المعارضة ـ بأن الأمور آخذة في التحسن وأن الأزمة ستنفرج، غير أن الطريق الى انتخابات ايلول (سبتمبر) لم تكن قد مُهدت بعد.

مفاوضات ومناورات

دخل اللقاء المشترك في حوار مع المؤتمر واضعاً نصب عينيه ضرورة تغيير اللجنة العليا للانتخابات لكن المؤتمر كان يُدير صراعه مع المعارضة بطريقة مدروسة ومعدة من سابق، فأخذ يتعمد اضاعة الوقت لتقليل فرص المشترك في فرض شروطه والحصول على مطالبه، وكان المؤتمر يُراهن على مسألة دخول المعارضة الانتخابات باعتبارها خيارها الاستراتيجي، ولعلمه بذلك ويقينه بأن المعارضة لا يمكن أن تقرر مقاطعة الانتخابات وأنها سترضى بالقليل الذي يتيح لها الخروج من شرنقة المقاطعة.

فقد ظل يماطل ويؤجل فرصة التوصل الى حلول مُرضية بين الطرفين الى حين يتمكن من تمرير بعض أهدافه عبر اللجنة العليا نفسها، وبالفعل عمل المؤتمر على سد نوافذ الحلول التوافقية ليصل الجميع الى طريق مسدود وخصوصاً فيما يتعلق بقضية نسب الأحزاب في قوائم اللجان المعنية بعملية قيد ومراجعة سجلات الناخبين التي ستكون المرجعية القانونية لمشروعية الانتخابات القادمة، ورفض المؤتمر كل مقترحات المعارضة بهذا الخصوص في حين رفضت الأخيرة مقترحات اللجنة العليا والحزب الحاكم، وفجأة تقدم المؤتمر بمقترح بديل ينص على تشكيل لجان مراجعة وقيد سجلات الناخبين من كشوف طالبي التوظيف لدى الخدمة المدنية، وذهب يزايد بهذا المقترح واصفاً المعارضة التي رفضته بأنها أنانية ولا يهمها مصلحة هؤلاء العاطلين عن العمل، في حين أنه يعلم جيداً أنه بهذه الطريقة يسلب المعارضة حقاً قانونياً لها في أن تكون متواجدة ومشاركة في تلك اللجان، لكن اللجنة العليا سارعت الى التقاط طرف الخيط وأعطت لنفسها الحق في استبعاد المعارضة من اللجان وعملت على تنفيذ فكرة المؤتمر.

وبعد أن أنهى المؤتمر خطته عبر اللجنة العليا واستفرد بلجان مراجعة وقيد سجلات الناخبين وأضاف اليها أكثر من مليون ومئتي ألف ناخب جديد معظمهم من القوات المسلحة التي تم توزيعها على أغلب الدوائر الانتخابية بالاضافة الى صغار السن وغيرهم، الى جانب قيامه بعرقلة تسجيل من افترض فيهم أنهم مؤيدون للمعارضة، وبعد أن اطمأن الى ثقله في سجلات الناخبين عاد الى المعارضة ليعلن موافقته على احداث تغيير طفيف في قوام اللجنة العليا للانتخابات من خلال السماح باضافة اثنين من المعارضة اليها، دون أن يخل هذا العمل بوضع اللجنة أو يؤثر على مركزه فيها، بالاضافة الى موافقته على تكوين لجنة قانونية مشتركة لفحص وتنقية السجلات من الأسماء غير القانونية وبهذه الطريقة تمكن المؤتمر من انتزاع شرعية اللجنة العليا للانتخابات التي كانت المعارضة قد بدأت التشكيك فيها واعتبرت أن كل ما سوف يصدر عنها سيكون فاقدا للشرعية بما في ذلك الانتخابات نفسها، أما السجل الانتخابي الذي وصفته المعارضة باسوأ سجل عرفته اليمن ورفضت الاحتكام اليه كمرجعية قانونية للانتخابات القادمة فقد حصل هو الآخر على مباركة المعارضة بعد الاتفاق مع المؤتمر على تشكيل تلك اللجنة المشتركة لتنقيحه وتصفيته، هذه الأمور التي وصفت بالتنازلات من قبل المؤتمر تم الاتفاق عليها بين الطرفين من خلال التوقيع على ما سمي باتفاق المبادئ الموقع في الثامن عشر من حزيران (يونيو) الماضي والذي أكد بالاضافة الى ما ذكر سابقاً على ضرورة حيادية وسائل الاعلام والوظيفة العامة والمال العام والقوات المسلحة وعدم توظيفها لصالح أي حزب، كما أقر ذلك الاتفاق مسألة اعادة تشكيل اللجنة العليا من القُضاة بعد الانتخابات القادمة.

معركة غير متكافئة

مرة أخرى نعود للقول بان اتفاق المبادئ الموقع بين المؤتمر والمعارضة خدم الأول بدرجة أساسية وأعطى الثاني شيكا بلا رصيد فقد منحه تعهدات بلا ضمانات وبذا أسقط من يد المعارضة احد أهم أسلحتها التي كانت قد بدأت بالتلويح بها وهي سلاح المقاطعة وعدم الاعتراف بشرعية ما ستفضي اليه نتائج الانتخابات كونها تستند ـ حسب وصفها ـ الى لجنة غير محايدة وسجل انتخابي مزور.

وبتوقيعها على ذلك الاتفاق لم يعد بيد المعارضة ما تهدد به النظام كما لم يعد بامكانها التنصل من نتائج الانتخابات التي تبدو واضحة المعالم من الآن.

وبالرغم من أن التكهنات تذهب الى القول بأن المعارضة ستركز جهودها على الانتخابات المحلية (المجالس المحلية) كونها تحظى بالأولوية ضمن برنامجها الانتخابي الا أنها مصممة هذه المرة على منافسة الرئيس صالح ومزاحمته على كرسي الرئاسة، وتُعول المعارضة في منافستها للرئيس على: الأوضاع المعيشية الصعبة للمواطن اليمني وتفشي ظاهرة الفساد في كل أجهزة الدولة، وانتهاكات النظام لحقوق مواطنيه بشكل متزايد، اضافة الى السياسات الخاطئة التي يمارسها في المحافظات الجنوبية، الى جانب التداعيات المحتملة الناتجة عن حرب صعده، أضف الى ذلك توحدها للمرة الأولى في تاريخها واتفاقها على مرشح واحد لمنافسة الرئيس وهو الشخصية الوطنية المعروفة فيصل بن شملان (72) حيث يكاد يُجمع المراقبون على نجاح المعارضة وحسن اختيارها لمرشحها، فهو من ناحية ذو خبرة طويلة كرجل دولة اكتسبها من خلال تقلده للعديد من المناصب الحكومية بدءاً من وزير للأشغال العامة والمواصلات في حكومة قحطان الشعبي عام 67 وانتهاءً بوزير للنفط والمعادن في دولة الوحدة 94 ـ 95، ومن ناحية أخرى يوصف بن شملان بأنه رجل مبادئ صلب المراس وله مواقف وطنية مشهودة في محاربة الفساد، الى ذلك فالرجل له علاقات دولية جيدة مع الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية الى جانب علاقاته الطيبة والممتازة على المستوى الاقليمي، كما يحظى بقبول واحترام كبيرين على الساحة الوطنية، في حين يُعول مرشح المؤتمر على استغلال السلطة في ترهيب وترغيب المواطنين وتسخير الاعلام الرسمي والمال العام والوظيفة العامة لصالحه، الى جانب استخدامه ورقة القوات المسلحة لمساندته، الى جانب ذلك كله ما زال هناك سجل انتخابي مزور تم العبث به في غياب المعارضة مع وجود لجنة انتخابية غير محايدة تخضع لتوجيهات الحزب الحاكم، وفوق ذلك هناك نسبة أمية مرتفعة في الشارع اليمني وجهل شديد بالحقوق في أوساط الناس ساقهم الى ميدان السبعين للهتاف نعم للفقر والفساد والبطالة ونهب الثروات والجرعات السعرية التي لا نهاية لها، وعلى الصعيد الخارجي يبدو أن النظام ما زال يحظى بقبول نسبي يؤهله للبقاء فترة أطول على الرغم من كل التقارير (الدولية والمحلية) التي تؤكد فشله وتحذر من قرب سقوطه، اضافة الى ذلك فقد تمكن المؤتمر من تمرير لعبته على الجميع وحوّل قرار الرئيس بعدم ترشحه الى حملة دعائية مبكرة ومهرجانات مبايعة له، وقام بعملية تعبئة منظمة للجماهير مستغلاً كل امكانات الدولة ومقدراتها، لقد مارس المؤتمر مع جمهور الناخبين ما يمكن تسميته بعملية غسيل مخ وأظهر الشارع اليمني كما لو أنه قد انتخب بالفعل واختار الرئيس.

لقد نحر المؤتمر بعمله هذا العملية الانتخابية نفسها (قبل أن تبدأ) عندما سعى لتحويلها الى عملية استفتاء شعبي أو تزكية للرئيس صالح، وكأنه أراد أن يقول بأن الانتخابات بدأت وانتهت لصالح مرشحه وأن ما سيتم لاحقاً هو تحصيل حاصل، لكن المعارضة لن يخيفها ما حدث ولن يعيقها ذلك عن السير في طريقها حتى النهاية غير آبهة أو هيابة لما حصل فهي جادة في منافستها الحزب الحاكم مهما كانت التضحيات فالمستقبل كله بيد الله وحده.

* كاتب من اليمن

لحماية القرار الوطني الفلسطيني: يجب تشكيل حكومة وحدة وطنية

إبراهيم أبراش*

■ منذ أن راج الحديث في الساحة الفلسطينية عن الاستحقاق الانتخابي باعتباره مظهرا وخيارا ديمقراطيا أبدينا تحفظاتنا وتخوفاتنا من هذا الخيار، ليس كفرا بالديمقراطية وبالانتخابات بل تلمسا لخصوصية الحالة الفلسطينية، وكنا دوما نفضل التفاهم والاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة قبل اللجوء لصناديق الانتخابات وكانت تخوفاتنا تستند على الموجبات التالية:

1 ـ إن الشعب الخاضع للاحتلال يحتاج لتوحيد كل جهوده وقواه السياسية بغض النظر عن تبايناتها العقائدية والسياسية لمواجهة عدو مشترك، ذلك أن كل حركات التحرر في العالم كانت تُقاد بجبهة موحدة، ولم تعرف حالة استقطاب ما بين سلطة ومعارضة، وكانت السلطة هي سلطة الشعب مجسدة بجبهة التحرير أما من يقف معارضا لها فكان يصطف لجانب العدو، فلا حيادية في مواجهة المشروع الاستعماري.

2 ـ لا شك بأن تغير الأزمان والظروف يتطلب اشتقاق وسائل نضالية جديدة كالمزاوجة بين النضال الديمقراطي والنضال ضد الاحتلال، إلا أن ذلك يتطلب أقصى درجات الحذر حتى لا يُوظف النضال الديمقراطي وخصوصا من طرف قوى خارجية معادية لحرف الشعب عن قضيته الأساسية وهي مواجهة الاحتلال، بحيث تنشغل القوى السياسية بالصراع على السلطة بدلا من الصراع مع العدو الخارجي.

3 ـ نجاح الانتخابات بما هي آلية سلمية للتداول على السلطة يكون مرهونا باتفاق القوى السياسية على ثوابت ومرجعيات منصوص عليها بالدستور وتلزم الجميع، كمفهوم الوطن والدولة والحقوق الوطنية والهوية الخ، وتختلف حول قضايا جزئية، وبالتالي عندما تنتقل السلطة من حزب لآخر لا تحدث تغييرات جذرية تمس ثوابت الأمة بل لا يشعر المواطن العادي بحدوث تغيير في حياته، فيما في الحالة الفلسطينية فإن القوى السياسية المتنافسة مختلفة حول الثوابت والمرجعيات، وبالتالي تتحول الانتخابات إلى آلية انقلابية الأمر الذي يدخل النظام السياسي في أزمة عميقة بدلا من ان تحل الانتخابات أزمة النظام وهذا ما جرى عقب انتخابات 25 كانون الثاني (يناير) 2006.

4 ـ الاستحقاقات الديمقراطية من خلال صناديق الانتخابات ستؤدي لفوز حزب على الآخرين وبالتالي تقسيم الساحة الداخلية بين سلطة ومعارضة والانشغال بالسلطة ومكاسبها والعمل على التمترس على كراسيها بالنسبة للمنتصرين بالانتخابات وانشغال المنهزمين بالتآمر على مَن هم في السلطة أو الانشغال بالإعداد للجولة القادمة من الانتخابات إن توفر حسن النية، سيُغيب ولو إلى حين جوهر الصراع او حلقته المركزية ونقصد الاحتلال، وفي كثير من الحالات يكون الصراع على السلطة أكثر شراسة من الصراع مع عدو خارجي.

5 ـ الديمقراطية ليست مجرد انتخابات ومؤسسات ونصوص بل هي ثقافة وسلوك جمعي، وقد بان بأن ثقافة الديمقراطية ضعيفة في الساحة الفلسطينية سواء عند حركة فتح أو عند الحركات الإسلامية أو عند قوى اليسار، وعندما نقول ثقافة الديمقراطية نعني اعتراف القوى السياسية بعضهم ببعض كشركاء وليس كبدائل واحترام نتائج صناديق الانتخابات، وخضوع الأقلية للأغلبية مع احترام الأغلبية لحقوق الأقلية، والمراكمة على ما بناه الأولون وليس الانقلاب عليه والبدء من نقطة الصفر، وثقافة الديمقراطية تعني الخضوع لسلطة واحدة وقرار مركزي واحد .

بالرغم من كل تخوفاتنا السابقة فقد سايرنا المزاج الشعبي العام الذي هلل للديمقراطية ولإرادة الشعب ولنجاح حركة حماس، وقلنا ربما يوجد في النهر ما لا يوجد بالبحر! ولماذا نقلل من قيمة النخبة السياسية الفلسطينية وخصوصا نخبة حركة حماس! ولماذا نعتقد بان حركة حماس في الداخل والخارج والتي هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين اعرق حركة سياسية في العالم العربي لا تعرف ماذا تفعل أو أنه قد غُرر بها ؟ أليس من الممكن أن شكلا إبداعيا من العمل السياسي غير المسبوق سنشهده مع حركة حماس بحيث تستطيع أن تمزج بإبداعية ما بين الديمقراطية فكرا وممارسة وبين متطلبات مواجهة الاحتلال؟ وعلى هذا الأساس فقد انتابتنا حالة من الفرح الحذر عندما فازت حركة حماس، وخصوصا ان تصريحات مطمئنة صدرت عن قادة حماس سواء من جهة الرواتب او من جهة الحفاظ على الأمن أو من جهة الحفاظ على وحدة الجبهة الوطنية أو العلاقة مع الخارج الصديق الخ.

كنا نتمنى أن يتوج (العرس الديمقراطي) بتشكيل حكومة وحدة وطنية وقد كتبنا يومها مقالا بعنوان «لماذا الانتخابات إن لم تؤد لتشكيل حكومة وحدة وطنية» إلا أن حسابات حزبية ضيقة عند البعض في حركة فتح وحسابات عقائدية خارجية عند حركة حماس حالت دون تشكيل هذه الحكومة وتفردت حركة حماس بالحكومة كما كان الأمر مع حركة فتح سابقا، ولكن الحكومة هذه المرة خارج قواعد العمل التي تُلزم السلطة والرئاسة مما أوجد نظاما سياسيا رسميا برأسين واستراتيجيتين، فعمقت الديمقراطية من أزمة حركة التحرر بدلا من أن تكون عونا لها ومخرجا من مأزقها.

ما أن مرت عدة أيام على تسلم الحكومة لعملها حتى ارتفعت الأصوات من حركة حماس لتتحدث عن التآمر على الحكومة والحركة لأن الجهات المانحة أوقفت دعمها للسلطة وإسرائيل واصلت عدوانها وحركة فتح لم تلتزم ببرنامج الحكومة وسياستها الخ!. والسؤال الذي يفرض نفسه قي هذا السياق: هل كانت حركة حماس تنتظر من الولايات المتحدة والدول الأجنبية والعربية أن تتجاهل التزاماتها وتعهداتها الدولية والقواعد التي تحكم علاقتها بالصراع قي المنطقة وتشتغل على أجندة وبرنامج وأهداف الحركة لجرد أنها منتخبة ديمقراطيا؟ وهل كانت حركة حماس تنتظر من حركة فتح أن تتعامل معها بوضوح وشفافية أو بطريقة مغايرة للطريقة التي كانت حركة حماس تتعامل بها مع حكومات فتح؟ وحماس تعرف بان حركة فتح منهزمة بالانتخابات ومتهمة من حماس نفسها بالفساد بالإضافة إلى كونها تشتغل على برنامج سياسي مخالف لبرنامج الحكومة؟ فإذا كانت حركة حماس أو الحكومة تعتقد وتنتظر من هذه الأطراف تصرفات غير ما كان منها فهذا جهل بالسياسة، وإن كانت تتوقع مثل هكذا معاملة فيفترض ان تكون عند الحكومة سياسات عامة وخطط للتعامل مع هذا المحيط المعادي أو العاجز في أفضل الحالات بدلا من الهروب نحو خطاب التآمر أو ما هو أخطر من ذلك ونعني التهرب من تحمل مسؤولية اتخاذ القرار السياسي الوطني وترحيل هذا القرار لأطراف خارج حدود الوطن، وخصوصا أن هناك مؤشرات مقلقة على محاولات حثيثة لمصادرة القرار الوطني لصالح أطراف خارجية، وإذا غاب القرار الوطني غابت الهوية الوطنية التي هي الحلقة المركزية أو الأداة الرئيسة في نضالنا ضد إسرائيل نقيض وجودنا الوطني، كما أن الهوية الوطنية هي حصيلة نضال امتد لأكثر من أربعة عقود.

مع العدوان الإسرائيلي غير المسبوق في شراسته على مناطق السلطة وهو العدوان الذي يستهدف كل الشعب وما تم بناؤه من مشروع دولة ومع التداعيات السلبية المنتظرة للحرب على لبنان، ومع انكشاف محدودية الدعم العربي والإسلامي للشعب وللحكومة لم يعد ثمة مجال للمكابرة والتهرب من الحقيقة التي يعرفها ويدعو لها كل صغير وكبير وتتعامى عنها النخبة الحاكمة وهي تشكيل حكومة وحدة وطنية إن أردناها سلطة وطنية تؤسس لدولة في إطار الشرعية الدولية، وقيادة وحدة وطنية إن أردناها حركة تحرر وطني، وحيث أن كل القوى السياسية فيما عدا الجهاد الإسلامي تريد سلطة وحكومة فمطلوب الإسراع بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتعامل مع المستجدات كحكومة طوارئ، وهذه الحكومة لا تعني بالضرورة فشل الحكومة الراهنة بل تكون ردا على تحديات ومستجدات طارئة وللخروج من حالة الانتظارية المهيمنة على مؤسستي الرئاسة والحكومة وكل النخبة، ولا ندري ماذا ينتظرون؟

قد يقول قائل بأن التحديات كبيرة والأمور معقدة مما لا يسمح للقيادة بفعل شيء أو فلنمنحها مزيدا من الوقت حتى تزول الهجمة الإسرائيلية! مثل هذا القول التبريري بعيد عن فهم حقيقة ودور النخبة السياسية أو مؤسسة القيادة، فلا قيمة للقيادة إن لم تجد حلولا للمهام الصعبة التي تواجه الشعب، ولا تختبر مصداقية القيادة إلا في الأوقات الصعبة وكل تاريخنا صعب، أما قيادات الظروف المريحة والنضال المريح فلا نحتاج لها وليست من متطلباتنا. وعليه إن لم تشكل حكومة وحدة وطنية بأسرع ما يمكن فالقرار الوطني المستقل سيهجر أرض الوطن وستتآكل شرعية ومصداقية وفعالية مؤسسات السلطة مع مرور الزمن وسيصبح همَّ غالبية سكان الضفة والقطاع مجرد تحسين شروط المعيشة وبعض العمليات العسكرية العبثية تنفس عن وطنية مكبوتة للبعض أو تكون مجرد وظيفة لعناصر ولحساب أجندة خارجية.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر ـ غزة

وجوه الارهابيين السافرة

عبد الرحمن مجيد الربيعي*

■ صدع الامريكان ومن تبعهم رؤوس العالم بالحديث عن الارهاب والارهابيين، ولعل المتأمل لكل هذا الحديث الواحد المتكرر على السنة اقطاب البيت الابيض ومعهم جحافل مرتزقة الكيان الصهيوني سيكتشف انهم الارهابيون بامتياز وان حديثهم عن الارهاب ينطبق عليه المثل العربي (رمتني بدائها)، نعم، ان الارهاب داؤهم وانهم الارهابيون الذين دمروا امن العالم وهدوءه. واعطوا لنفسهم الحق وللصهاينة الحاصلين على دعمهم بأن يحولوا بعض البلدان العربية الى خرائب بعد ان يقصفوها بأحدث الاسلحة من الجو والبحر والبر.

ها هو العالم وقد تحول الى ساحة يفرغ فيها عتاة اليمين المتصهين في امريكا وقاعدته المتقدمة الكيان الصهيوني كل احقادهم، ويعاقبون الشعوب التي لا ترضى الرضوخ لمخططاتهم ومشاريعهم المحاقة في المنطقة.

هي حرب ابادة تجاوزت كل ما فعلته النازية في العالم، حرب ابادة كأن النازية تجددت بها وتحت مسمى جديد هو القضاء على الارهاب والارهابيين.

ان ما يحصل اليوم من عمليات ابادة في لبنان وفلسطين والعراق وافغانستان والصومال والبقية تأتي تجعل الضمير الانساني عاجزا مشلولا اذ لا يوجد اي تكافؤ بين صواريخ القسام في غزة البدائية الصنع وبين اكثر الاسلحة فتكا التي يستعملها الكيان الصهيوني المزروع قسرا في ارضنا العربية.

كيف يمكن لهذا العالم الاخرس الابكم السكوت على ما تفعله اسرائيل في غزة وممارستها لعمليات الابادة الشنعاء فيذهب في يوم واحد اكثر من اربعة وعشرين شهيدا مدنيا اكثرهم من الاطفال (الرقم يعود ليوم الخميس الماضي)؟! ويضاف لهذا الرقم ولليوم نفسه اكثر من مئة وخمسين جريحا.

من يصدق ان كل هذا من أجل جندي صهيوني اختطفه المقاومون ليساوموا عليه؟

اما لبنان فهو الجرح المريع في ضمير كل انسان عربي، لبنان الذي يجري ردم كل ما عليه بأعتى الاسلحة وبدلا من قيام امريكا بايقاف هذه المجزرة التي تمارس منذ 12 تموز (يوليو) نراها ترفض في مؤتمر روما اي مطالبة لاسرائيل بايقاف عدوانها، وقرأت (اسرائيل) الرسالة واعتبرتها تأييدا لما تقوم به بهجومها النازي على لبنان الأمر الذي جعل الاتحاد الاوروبي (يعترض) على هذه القراءة اذ هي قراءة امريكية صهيونية!

ولكن ماذا يجدي هذا الاعتراض والطائرات الامريكية تحمل شحنتين من القنابل (الغبية) المسيرة بالليزر من أجل ان تتواصل الجريمة وتتسع دائرة الخراب والتدمير ويتحول لبنان البلد العربي الاكثر جمالا الى خراب!

ان الحقد الصهيوني سيتواصل وستكون الايام القادمة اكثر رعبا بفضل قنابل الليزر هذه التي لن يتوانى الصهاينة عن استعمالها فهم مخلوقات تجردت من كل قيم انسانية وتحولت الى وحوش للقتل والموت.

لقد سبق لهم ان ضربوا منزلا واحدا فقط في غزة بقنابل زنة ثلاثة وعشرين طنا. فتصوروا حجم الحقد الذي يصبونه علينا؟

ان الصهاينة اليوم هم في حالة من الهيستيريا والجنون لم يعرفوها ولم يتوقعوها وهم يذوقون ذل الهزيمة. وجيشهم الذي كان ينقل كل معاركه السابقة الى الارض العربية لتدور فوقها بدلا من المساحة التي يحتلها ها هي صواريخ المقاومة اللبنانية تدك مدنه التي كان يظنها آمنة فأصبح نصف سكان الكيان الصهيوني في الملاجئ. لقد علمتهم هذه المقاومة النبيلة معنى الخوف والهلع والبكاء وقد كانوا ي